الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 3959 | الخميس | 17 رمضان 1442 هـ | 29 أبريل 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

المؤشرات ترتفع لثالث جلسة على التوالي بأنشط تداولات في 2021

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 56ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6131ر14 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر94 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 554ر3 مليون سهم تمت عبر 18382 صفقة نقدية بقيمة 83ر5 مليون دينار كويتي (نحو 258ر8 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 59ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5104ر80 نقطة بنسبة صعود 1ر18 بلغت في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 424 مليون سهم تمت عبر 12031 صفقة نقدية بقيمة 39 مليون دينار (نحو 130 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 56ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6658ر14 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر86 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 130ر3 مليون سهم تمت عبر 6351 صفقة بقيمة 44ر5 مليون دينار (نحو 137ر9 مليون دولار).

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 70ر01 نقطة ليبلغ مستوى 5290ر26 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر34 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 302ر3 مليون سهم تمت عبر 7698 صفقة نقدية بقيمة 29ر9 مليون دينار (نحو 92ر6 مليون دولار).

وكانت شركات (وطنية) و(سنام) و(التعمير) و(اجيليتي) الأكثر ارتفاعا أما شركات (اجيليتي) و(وطنية) و(اهلي متحد) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (الراي) و(وربة كبيتل) و(فنادق) و(امتيازات) الأكثر انخفاضا.

جلسة خضراء للبورصة

3 ملايين دولار.. خسائر «اكتتاب» في 2020

أظهرت البيانات المالية لشركة اكتتاب القابضة، المُدرجة ببورصتي الكويت ودبي، ارتفاع خسائر الشركة في العام الماضي بنسبة 101% على أساس سنوي.

بحسب بيانات الشركة للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، بلغت خسائر الفترة 911.26 ألف دينار (3.03 مليون دولار)، مقابل خسائر عام 2019 البالغة 452.52 ألف دينار (1.51 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تفاقم الخسائر خلال سنوات المقارنة يعود إلى مخصص خسائر ائتمانية متوقعة.

وتكبدت الشركة خسائر بقيمة 971.56 ألف دينار في الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بخسائر بلغت 71.96 ألف دينار في الفترة نفسها من عام 2019، بارتفاع كبير نسبته 1250 %.

كانت "اكتتاب" تحولت للربحية بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 60.31 ألف دينار، مقابل خسائر بنحو 380.57 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2019.

«موديز» تثبت التصنيفات الائتمانية لـ «التجاري» بنظرة مستقرة

أعلن البنك التجاري الكويتي عن قيام وكالة موديز بتثبيت التصنيفات الائتمانية للبنك، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن تقرير "موديز" يعكس مواطن القوة والضعف بالنسبة للبنك وتوقعات الوكالة في هذا الشأن.

كما تطرق تقرير الوكالة إلى الضغوط السياسية وأية آثار سلبية متفاقمة جراء تفشي فيروس كورونا، وكذلك الاستمرار في انخفاض أسعار النفط كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي، التي تعتبر بمثابة المخاطر الرئيسية تجاه تلك التوقعات.

وأوضح البنك أن النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف الائتماني تعكس التوازن الذي نجح "التجاري" في تحقيقه بين قدرته العالية على تحقيق الأرباح وكذلك المصدات التي يحتفظ بها البنك في صورة مُخصصات مقابل التركزات المرتفعة، وكذلك المخصصات العالية التي يقوم البنك بتكوينها مؤخرا وعمليات شطب القروض.

وذكر تقرير "موديز" أن البنك يعتمد على الودائع في تمويل الجانب الأكبر من أصوله، حيث تشكل ودائع العملاء ما نسبته 64 % من قاعدة التمويل غير المعتمدة. كما أن الودائع من المؤسسات المالية غير المصرفية (ومنها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) تشكل 12 % من قاعدة التمويل لدى البنك كما في ديسمبر 2020.

وبلغ معدل كفاية رأس المال لدى "التجاري" – الشريحة الأولى/ بازل 3 (التي تتضمن على وجه الحصر أسهم رأس المال العادية) – في ديسمبر 2020 نسبة مقدارها 17.2 % بما يزيد عن متوسط النسبة المسجلة بين نظرائه من البنوك الأخرى الحائزة على تصنيفات مماثلة على المستوى العالمي وأيضا تتجاوز الحدود الحالية المُقررة من قبل الجهات الرقابية.

وأعلن "التجاري" أمس الأول الثلاثاء، عن تأكيد وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية تقييم الجدارة الائتمانية طويل الأجل للبنك عند الفئة (+A)، مع نظرة مستقبلية سلبية، وتثبيت تصنيف القابلية للنمو والاستدامة عند الفئة (bb).

كان البنك قد أعلن في مطلع فبراير الماضي، عن عدم تحقيق أية أرباح في العام الماضي وهي نفس نتائج عام 2019، فيم أقرت عمومية البنك توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم خزينة كأسهم مجانية على المساهمين عن عام 2020.

البنك التجاري

أرباح "الوطني" تبرهن على مرونة أعمال البنك

الصقر: قانون الرهن العقاري «ضرورة» لتلبية تزايد الطلب على الوحدات الإسكانية بالكويت

الإيرادات التشغيلية وإدارتنا الحصيفة للتكاليف وتحسن مستويات تكلفة المخاطر عوامل دعمت نمو أرباحنا

عصام الصقر

حافظنا على نموجيد لمحفظة القروض ومستويات قوية لجودة الأصول ونسب الرسملة

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن نمو أرباح البنك في الربع الأول من العام 2021 يعود إلى الانتعاش الجيد في الإيرادات التشغيلية، واستمرار جهود إدارة التكاليف بالإضافة إلى تحسن مستويات تكلفة المخاطر.

وأضاف الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج الربع الأول 2021، أن مجموعة بنك الكويت الوطني سجلت مع بداية العام 2021 أداء قوياً ونمواً جيداً في جميع قطاعات الأعمال وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها البيئة التشغيلية، حيث حقق البنك صافي ربح قدره 84.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2021، بارتفاع نسبته 8.5 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبنمو 8.6 % بالمقارنة بالربع السابق.

وأشار الصقر إلى أنه وعلى الرغم من الظروف غير المواتية إلا أن المجموعة أظهرت مرونة في الأداء تمثلت في الحفاظ على نمو جيد لمحفظة القروض ومستويات قوية لجودة الأصول وكذلك نسب جيدة لمقاييس الرسملة.

وأكد الصقر على أن البنك سيواصل التركيز على استغلال انتشاره الجغرافي المتنوع، والذي يدعم تقديم البنك لمجموعة واسعة ومتزايدة من المنتجات والخدمات في كافة قطاعات الأعمال.

وأشار إلى أن الوطني يسعى إلى تحقيق النمو في عملياته الأساسية بالأسواق الرئيسية، لا سيما مصر والمملكة العربية السعودية، مؤكداً على أن البنك سيواصل تعزيز مكانته الرائدة بالسوق الكويتي في قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات مع زيادة مساهمة الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة، والذي يظل أحد أهم العوامل المحركة لنمو وتنويع أرباح المجموعة.

وأوضح الصقر أن تركيز المجموعة سيستمر في تنفيذ برنامج التحول الرقمي، والذي تم تصميمه ليكون ذا تأثير مزدوج يتمثل في تحسين كفاءة العمليات مع تلبية احتياجات العملاء على نطاق أوسع وفي جميع الأسواق التي يتواجد بها البنك وذلك من خلال تجربة مصرفية أكثر شمولية وسلاسة.

تعافي تدريجي

وشدد الصقر على أن الربع الأول شهد استمراراً للتعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بالتزامن مع توزيع اللقاحات في جميع أنحاء المنطقة، موضحاً أنه وفيما يخص الكويت على وجه التحديد، وعلى الرغم من بطيء وتيرة توزيع اللقاحات في بداية الأمر، فقد شهدت هذه العملية تسارعاً كبيراً، حيث تجاوزت الجرعات المقدمة حالياً المليون جرعة، ما يمثل أكثر من 20 % من عدد السكان.

وأشار إلى أن التعافي ساهم في العودة التدريجية للنمو الاقتصادي في ظل نمو الانفاق الاستهلاكي والحكومي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في تحفيز حالة الانتعاش.

الرهن العقاري

وحول المستجدات الخاصة بقانون الرهن العقاري وأجواء التفاؤل بشأنه إقراره، أكد الصقر على أن الكويت تعد من بين الدول القليلة التي ليس لديها قانون للرهن العقاري، مشيراً إلى أن هيكل الدعم القائم والذي يعتمد على بنك الائتمان الكويتي في تمويل الإسكان نجح تاريخياً لكنه يمر اليوم بتحديات نتيجة للطلب المتزايد على الوحدات الإسكانية في ظل تزايد حجم السكان وخاصة من فئة الشباب.

وأكد الصقر على ضرورة وضع آلية تمويل مناسبة تساعد في الإسراع بإجراءات تخصيص الأراضي للمواطنين المستحقين؛ حيث أصبح تخصيص الأراضي أمراً بالغ الصعوبة، مشيراً إلى أن القانون المقترح يقدم نفس المزايا للمواطنين، لكن التنفيذ سيتم من خلال البنوك وذلك لضمان سرعة إنهاء الإجراءات، وزيادة حجم القرض وضمان تطبيق إجراءات التقييم الائتماني المناسبة.

وبين الصقر أن البنوك ستكون المستفيد الرئيسي حيث ستقدم منتجًا جديدًا من المتوقع أن يكون عليه طلب كبير في السوق الكويتي على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الدين العام

وحول المستجدات الخاصة بقانون الدين العام، أكد الصقر على أن هناك مناقشات ما تزال جارية بين الحكومة والبرلمان حول تفاصيل القانون، وخاصة سقف الدين فيما تعد هذه المناقشات قائمة منذ فترة وتواجه انقسامات سياسية تؤثر على تقدمها.

وأوضح الصقر قائلاً: " على الرغم من أن الأمور لا تسير بالوتيرة التي نأمل أن نراها، إلا أن الاتجاه العام واعد. كما أن هناك بعض العوامل التي تدعم إقرار القانون وأبرزها بيئة أسعار الفائدة المنخفضة إلى جانب النسبة المنخفضة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ما يجعل إصدارات الدين الحكومية البديل التمويلي الأكثر جاذبية، ولكن بشرط إقرار القانون".

وأكد الصقر على لجوء الحكومة في الآونة الأخيرة إلى حلول مؤقتة لتمويل عجز الميزانية، وخاصة من خلال مبادلة الأصول بين صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة، مشيراً إلى أن تلك الحلول لا يمكن الاعتماد عليها بشكل مستدام.

تأجيل أقساط القروض

وحول تأثر البنوك ببرنامج تأجيل أقساط القروض للمواطنين لمدة 6 أشهر أخرى، أكد الصقر على أن برنامج التأجيل هذه المرة يختلف عن العام الماضي حيث تمت الموافقة عليه من خلال قانون حكومي وستتحمل الحكومة التكلفة الناتجة عن هذا التأجيل وذلك على عكس العام الماضي والذي كان بمبادرة من البنوك، لذلك، لا يوجد تأثير على بيان الأرباح والخسائر أو حقوق الملكية.

ميزانية قوية

ومن جانبه أكد المدير المالي للمجموعة بالإنابة السيد/ سوجيت رونغي أن الربع الأول من العام 2021 شهد مواصلة التحسن التدريجي للعوامل الأساسية المحركة للأنشطة التشغيلية، ونمو حجم الاعمال مدعوماً بانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية وخسائر انخفاض القيمة.

وأشار إلى أن نتائج بنك الكويت الوطني للربع الأول من العام 2021 وعلى الرغم من استمرار مواجهة بعض قطاعات أعمالنا للتحديات؛ فقد اتسمت بقوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، بالإضافة إلى متانة قاعدة رأس المال البنك.

وأوضح أن البنك شهد تحسناً في اتجاهات صافي هامش الفائدة خلال الأرباع القليلة الماضية مدفوعًا بشكل أساسي بانخفاض تكلفة التمويل، حيث تم إعادة تسعير المطلوبات بسعر فائدة أقل عند استحقاقها، وبالتالي، حقق استفادة من انخفاض تكلفة التمويل.

وأكد رونغي على أن التوقعات تشير إلى تحقيق نمواً جيدًا للقروض بالإضافة إلى بقاء ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير الخاصة مستقرة، مما يعني أن صافي هامش الفائدة سيظل مستقراً إلى حد كبير في نطاق المستويات التي شهدناها بين 2.22 % و2.26 % خلال الربعين الماضيين.

تحسن تكلفة التمويل

وحول التوقعات بارتفاع تكلفة التمويل خلال هذا العام، أشار رونغي إلى أن البنك حقق زيادة كبيرة في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في محفظة التجزئة على صعيد كل من الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية.

وأضاف أن البنك يراقب بحذر مستويات ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير مع بدء عودة النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من العام 2020. موضحاً أن البنك لم يشهد أي تناقص في الودائع على الرغم من استئناف سداد أقساط القروض وزيادة الإنفاق.

وأبدي رونغي تفاؤله حيال استمرار تكلفة التمويل المنخفضة حالياً خلال هذا العام، موضحاً أن برنامج التأجيل الثاني لأقساط القروض الاستهلاكية الجاري تنفيذه حالياً قد ينتج عنه ودائع إضافية في الحسابات الجارية وحسابات التوفير للبنوك وهو ما قد ينتج عنه زيادة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في النظام المصرفي، ما يؤثر بشكل إيجابي على تكلفة التمويل.

وأشار إلى أنه على الرغم من المستويات المرتفعة لمخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة، إلا أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسملة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لأي خسائر ائتمان محتملة.

إيرادات الرسوم

وقال رونغي إن البنك سجل نمواً في إيرادات الرسوم خلال الربع الأول ويتوقع أن تكون إيرادات الرسوم أفضل من العام الماضي على الرغم من أن بعض القطاعات لا تزال تواجه تحديات.

وأشار إلى أن جانب من إيرادات الرسوم يأتي من النفقات باستخدام البطاقات الائتمانية في الخارج، مشيراً إلى أنه وفي ظل استمرار قيود السفر، فسيكون علينا تحمل انخفاض الإيرادات من هذا الجانب من عمليات البطاقات. لكن في الوقت ذاته نشهد ارتفاعاً في الأنشطة التجارية، لذلك، نتوقع أن يكون إيرادات الرسوم أفضل من العام الماضي على الرغم من أنها قد لا تكون مثل مستويات العام 2019.

وأكد رونغي أنه فيما يتعلق بنمو القروض، فقد سجلت نمواً بلغ 2 % على أساس فصلي خلال الربع الأول من العام 2021 فيما سجلت نمواً بواقع 5.7 % خلال العام 2020، ونتوقع أن نشهد نمواً في خانة الآحاد ما بين متوسط إلى مرتفع للفترة الكاملة للعام 2021، وتوقع بقاء مؤشرات صافي هامش الفائدة ضمن هذا النطاق إلى حد كبير خلال العام 2021 بأكمله.

وأوضح أن نسبة التكاليف إلى الدخل بلغت حوالي 37.0 % وهي نفس المستويات المسجلة للعام 2020. مشيراً إلى أنه ونظراً لوجود تحديات كثيرة كبيئة أسعار الفائدة وكذلك ظروف الاقتصاد الكلي، فضلاً عن استمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة، فإنه من المتوقع بقاء النسبة عند أواخر الثلاثينات.